استراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي ودوره في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية بمجالاتها المتنوعة في ضوء رؤية 2030

إعداد

د/ نهى حمدان سعيد أحمد

أستاذ مساعد فلسفة المناهج وطرق التدريس بجامعة حائل

استراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي ودوره في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية بمجالاتها المتنوعة في ضوء رؤية 2030

نهى حمدان سعيد أحمد

قسم المناهج وطرق التدري، كلية التربية، جامعة حائل، حائل، المملكة العربية السعودية.

البريد الالكتروني: hamdan_noha@yahoo.com

ملخص الدراسة:

هدف الدراسة للتعرف على استراتيجيات التدريس ضمن الاقتصاد المعرفي، والتعرف على درجة تقييم (عينة الدراسة المكونة من 51) عضواً من أعضاء هيئة التدريس للعام 2020/2019م في كلية التربية في جامعة حائل لدور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية بمجالاتها المتنوعة في ضوء رؤية 2030. وكشفت النتائج عن تنوع استراتيجيات التدريس المستخدمة ضمن الاقتصاد المعرفي، ومن أكثرها شيوعا: استراتيجيات التدريس المباشر، واستراتيجية التدريس القائمة على حل المشكلات والاستقصاء، واستراتيجية العمل الجماعي (التعلم التعاوني)، واستراتيجية التعلم من خلال الأنشطة. والدراما التعليمية ولعب الأدوار، والتفكير الناقد، والتدريس بالذكاءات المتعددة. وكشفت أيضاً عن وجود مستوى مرتفع لدور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية بكافة مجالاتها في ضوء رؤية 2030م، وكان المركز الأول في مجال عضو هيئة التدريس، ثم مجال المنهاج يليه مجال الطالب وأخيرا مجال إدارة التعليم. والفقرة التي احتلت المركز الأول كانت الفقرة التي نصها " اقتصاد المعرفة يرتقي بعملية التخطيط والتحضير للمحاضرات الجامعية " حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها 4.71 من 5، والفقرة التي احتلت المركز الأخير كانت الفقرة التي نصها " اقتصاد المعرفة يكسب الطلبة الحد الأدنى من الخبرات للمساعدة على النجاح في الحياة "وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لها 4.02 من5.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المعرفي، استراتيجيات التدريس القائمة على الاقتصاد المعرفي، العملية التعليمية التعلمية، رؤية 2030م.

Teaching strategies based on knowledge economy and its role in improving the educational process in its various fields in light of Vision 2030.

Noha Hamdan Saeed Ahmed.

Curriculum and Instruction Philosophy at Faculty of Education, University of Hail, KSA.

Email: hamdan_noha@yahoo.com

Abstract:

The objective of this study is to identify teaching strategies within the knowledge economy and to evaluate the impact of knowledge economy on the different aspects of the educational process, as seen by the teaching staff of the Faculty of Education at University of Hail in academic year 2019/2020, in light of Vision 2030. The results revealed the diversity of teaching strategies used within the knowledge economy, the most common are: direct teaching strategies, problem-based teaching and investigation strategy, teamwork strategy (collaborative learning), and activity-based learning strategy. Educational drama, role-playing, critical thinking and teaching have revealed multiple. It also revealed the importance of knowledge economy (ranked reason # 1) in improving all aspects of the learning process in light of Vision 2030. The curriculum, students, and educational management were ranked second, third, and fourth, respectively. The first paragraph was "Knowledge economy promotes planning and preparation for university lectures" with a mean value of 4.71, and the last paragraph was "Knowledge economy gains minimum experience to help students succeed in life." "with a mean value of 4.02.02.

Keywords: Knowledge Economy, Teaching Strategies Based on Knowledge Economy, Educational Learning Process, Vision 2030.

مقدمة:

في عالم اليوم المتسارع في معارفه وخبراته وثقافاته ووسائل اتصاله، غدا العالم الواسع في مظهره المادي كأنه قرية صغيرة لم تعد استراتيجيات التدريس التقليدية صالحة لإدراك النمو المعرفي والخبرات المتنوعة في مجالاتها وعمقها والفئات المستهدفة منها. والزمن لا يغفر لمن أغفله ولم يتفاعل معه تفاعلا مؤثرا؛ لذا لا بد لنا من الإفادة من المعرفة وتوظيفها لخدمة الإنسان وتحقيق السعادة له، ولم يعد التلقين والمحاكاة استراتيجيات تدريسية يمكنها النهوض بهذا الهدف. والتغيرات المتسارعة في مجالات الحياة تعتبر من أهم سمات انعكاس الثورة العلمية والتكنولوجية وسرعت بدفع التنمية والتطوير بمختلف المستويات، ونظام التعليم من أكثرها تأثراً وتأثيراً بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والاقتصاد المعرفي أحد نتاجات هذه الثورة، ومن أهم الحلول المقترحة لمواكبة التغيرات المستجدة اقتصادياً ومعرفياً. ويعتبر أساسياً لإنتاج المعرفة وتوظيفها، على افتراض أن العقل البشري هو أساس التنمية والإنتاج والتطوير؛ مما جعل أصحاب القرار يهتمون بما ينتجه الإنسان ويعتبرونه مفتاحاً للمشاريع التنموية. (David.2010. p.1).

وبسبب ذلك نجد أن السياسات التعليمية تبذل أقصى جهودها لتحقيق الإبداع والإنتاج لحجز مكان لها في قوائم التميز، مع تصاعد سيطرة المعرفة والعلوم والتكنولوجيا على غيرها. وبما أن هذا التغير النوعي أحدثته الثورة العلمية والتكنولوجية هي تربوية في المكان الأول فالاستثمار في مجال التربية أصبح أكثر فائدة؛ لذلك كان الاهتمام ببناء نظام تعليمي قادر بمكوناته (المعلم والمتعلم والمنهاج والبيئة التعليمية والسياسة التعليمية) على مواكبة مبادئ الاقتصاد المعرفي وتوظيفها في مجال تحسين العملية التعليمية (كافي، 2009).

ويرى (مخيمر وأبو طه، 2009، ص10) أن الاقتصاد المعرفي مرادف لمجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي، وهو نوع جديد من الاقتصاد القائم على توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصال والابتكار، وعلى عدد من الأصول المرتبطة بتأهيل الموارد البشرية ذات المهارة العالية. ويشير سوراتي (Soraty,2005,p,9) إلى أن الاقتصاد المعرفي هو محصلة توظيف الذكاء بشكل مميز في المجالات التعليمية بصورة تعمل على إعادة بناء العالم بشكل أفضل نفعاً مادياً وفائدة، وذلك بعمليات إنتاج المعرفة وتطبيقاتها المتنوعة في القطاعات المختلفة اعتمادا على الأصول البشرية وفق قواعد جديدة.

ولتحقيق الاقتصاد المعرفي لابد من توفر القوى البشرية المؤهلة، والمناخ المعرفي المناسب، وتعزيز قدرات الأفراد البحثية، وبناء مهارات الاكتشاف وحل المشكلات،

وفيما يتعلق بالمجال الاقتصادي لابد من زيادة وعي المستثمرين والشركات الاقتصادية بأهمية الاقتصاد المعرفي وأثره في النمو وتقدم المجتمع، وتوفير أدوات التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات ومساهمة الشركات في تأسيس اقتصاد المعرفة، بتخصيص جزء من ميزانيتها للتدريب وتعليم الموظفين (الربا بعه والهياجنه، 2016م).

والتنمية المستدامة للمجتمع والتي تقوم على تلبية حاجات الأفراد ومواكبة المتغيرات الحديثة، تشكل أساس رؤية 2030 م، وبما أن الاقتصاد المعرفي يشكل مكوناً رئيساً من هذه التنمية المستدامة؛ فلا بد من تقييم وبحث مستمر كل فترة من الزمن لهذا المكون الرئيس، لذلك جاءت هذه الدراسة بحدودها الزمانية والمكانية، وجاءت بفترة تشهد فيها المملكة عهداً من التغيير والتطور في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، استناداً لرؤية 2030 م، والتي أثرت على دور الاقتصاد المعرفي في التعليم الجامعي.

والدور الرئيس للجامعة هو تحقيق رسالتها المتمثلة في إنتاج المعرفة، وتمكين المتعلمين وتزويدهم بمهارات تناسب سوق العمل وخدمة المجتمع، حيث تسعى الجامعات للعمل بشكل تكاملي مع مؤسسات المجتمع المحلي بما فيها النظام الاقتصادي الذي يعتبر ركيزة أساسية لتحسين دور الجامعات في إنتاج المعرفة المولدة للمهن والوظائف الجديدة، ويرجع بالفائدة على كافة مكونات العملية التعليمية داخل الجامعات (Bercovitz Feldmann,2006,P, 176).

والنظام التعليمي الجيد هو الذي يرمي إلى بناء الإنسان بناء سويا متكاملا في كافة النواحي وبالجمع بين الأصالة والحداثة، ولتحقيق ذلك لا بد من توظيف أكثر عمقاً للمعرفة؛ لتساعد في تقدم المجتمع. والعالم صار يتعامل فعلا مع صناعات معرفية تكون الأفكار منتجاتها والبيانات موادها الأولية والعقل البشري أداتها، إلى حد باتت المعرفة المكون الرئيس للنظام الاقتصادي والاجتماعي المعاصر، في ظل هذا الوضع ارتأت الباحثة تناول الاقتصاد المعرفي، واستراتيجياته وعلاقته برؤية المملكة العربية السعودية (2030) وتقييم دوره في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية في جامعة حائل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تشكلت مشكلة الدراسة من التوجه الذي تسعى إليه المملكة العربية السعودية لتحقيق رؤية 2030 والذي يشكل اقتصاد المعرفة (إدارة المعرفة وإنتاجها) ركيزة مهمة لتحقيق أهداف هذه الرؤية؛ لذلك جاءت هذه الدراسة للوقوف على الاقتصاد المعرفي

واستراتيجيات التدريس القائمة على الاقتصاد المعرفي ودور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية في جامعة حائل.

أسئلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة بالسؤالين التاليين:

1. ما استراتيجيات التدريس المستخدمة ضمن الاقتصاد المعرفي؟
2. ما دور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية بمجالاتها المتنوعة في ضوء رؤية 2030 من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية في جامعة حائل.

حدود الدراسة:

- الحد البشري: اقتصرت هذه الدراسة على عينة من أعضاء كلية التربية في جامعة حائل.
- الحد الزماني: طبقت هذه الدراسة في الفصل الأول للعام 2020/2019م.
- الحد الموضوعي: تحددت هذه الدراسة بالخصائص السيكومترية لأداة الدراسة.

التعريفات الاصطلاحية

الاقتصاد المعرفي: هو العلاقة التكاملية التفاعلية بين مستوى المعرفة (رأس المال البشري) وإمكانات الاقتصاد وموارده (رأس المال المادي)، وبتوظيف أدوات التكنولوجيا كمنفعة عامة متبادلة فيما بينهما لزيادة الاستفادة من المعرفة في تعزيز النمو الاقتصادي واعتبار المعرفة المنتج الاقتصادي الاستثماري (David,2010,p.24).

وتعرفه الباحثة إجرائياً بأنه الاقتصاد الذي يرتكز على المعرفة والتكنولوجيا المتطورة ويوظفها في تحسين الحياة بكافة مجالاتها. وسيقيم من خلال الدرجات التي يحددها أعضاء هيئة التدريس (عينة الدراسة) على مقياس دور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية بمجالاتها المتنوعة في ضوء رؤية 2030م.

استراتيجيات التدريس القائمة على الاقتصاد المعرفي: هي كافة الإجراءات التي تتناول عناصر العملية التعليمية التعلمية والعلاقات بينها وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوعي؛ لتحقيق الهدف السامي والمتمثل بمجتمع مزدهر دائم التطور.

العملية التعليمية: عملية منظمة تهدف إلى تحقيق أهداف تعليمية مرغوب فيها لدى المتعلم، من خلال توفير ظروف بيئية مناسبة تتمثل بتقديم المعلم خبرات غنية ومواد تعليمية واختيار أساليب تقويم مناسبة واستراتيجيات تدريس فعالة (قطامي، 2011م، ص11).

والتعلم: يعرفه كرونباخ بأنه" أي تغيير دائم نسبياً في السلوك نتيجة للخبرة" Eggend and Kauchak,1992,p;256)، ويعرفه أبو حطب وصادق (1996، ص59) بأنه "تغير شبه دائم في الأداء يحدث نتيجة لظروف الخبرة أو الممارسة أو التدريب"، وتعرفه الباحثة بأنها عملية التحصيل لمعرفة ما والتي يكتسب بها الفرد المعلومات والمهارات ويطور الاتجاهات من خلال جهد يبذله لتحقيق هذه المعرفة والتفاعل معها وبالإفادة منها في تحسين الحياة عموماً.

رؤية المملكة 2030: الرؤية الشاملة التي تم العمل على وضع أسسها وأهدافها النهائية وآليات وبرامج تنفيذها، للانتقال بالاقتصاد الوطني من حالته الراهنة بكل امتداداته، التي ترتهن بدرجة عالية على دخل النفط، لنمط اقتصادي وتنموي يستند إلى الاستقلالية التامة عن الاعتماد على النفط، وبالاعتماد الأكبر على إنتاجية مكونات الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها الإنسان، كونه الركيزة الأولى في أي مجتمع، وعلى الفرص والموارد الهائلة التي يمتلكها الاقتصاد الوطني، وتوظيف عائدات تلك المسارات الإنتاجية باتجاه تعزيز قدرة الاقتصاد والمجتمع، والدفع بها إلى مستويات أفضل مما هو قائمٌ عليه الوضع الراهن، وبما يحفز منشآت القطاع الخاص على زيادة مساهمتها اقتصاديا وتنمويا واجتماعيا.(العمري، عبد الحميد ، 27 /4/ 2019 www.alarabiya.net).

أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية النظرية لهذه الدراسة في تزويد الباحثين وصانعي القرار بجزء مهم من المعلومات النظرية التي تخص الاقتصاد المعرفي واستراتيجياته وأهميته، خاصة في هذه الفترة الزمنية التي تشهد فيها المملكة هذا التحول والتقدم لتحقيق رؤية 2030، وتتمثل الأهمية التطبيقية في تزويدها القائمين على الاقتصاد المعرفي بالتغذية الراجعة من خلال تقييم أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية لدور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية بمجالاتها في ضوء رؤية 2030م. ويمكن الإفادة من نتائجها وتوصياتها في تحسين دور الاقتصاد في التعليم الجامعي، وفتح المجال للباحثين في المستقبل للقيام بدراسات تساعد في تطوير أدوات جديدة في الاقتصاد المعرفي.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الاقتصاد المعرفي ومكونات النظام التعليمي ولكن من زوايا مختلفة، إضافة إلى محاولة بناء تصورات لمستقبل النظام التعليمي في ضوء الاقتصاد المعرفي، وحرصت الباحثة على عرض مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة الحالية من حيث تناولها لدور الاقتصاد المعرفي في العملية التعليمية التعلمية، ومن الدراسات السابقة وأكثرها صلة بموضوع الدراسة-على حد علم الباحثة-ما يلي:

- دراسة جمعة (2009) هدفت هذه الدراسة إلى التحديد لمتطلبات واستراتيجيات تطوير التعليم لبناء اقتصاد المعرفة ومجتمعها في الدول العربية وذلك من خلال التعريف بماهية مجتمع واقتصاد المعرفة، وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي الاستقرائي لتشخيص الوضع الحالي، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم هذه الاستراتيجيات هي التحول في بناء مؤسسة داعمة لروح البحث عن المعرفة وتوظيفها لحفز التغير والدفع في التحول المستقبلي للمدرسة والجامعة.

- دراسة عساف (2011) هدفت إلى صياغة رؤية مقترحة لتطوير الدراسات العليا كمدخل مهم لتلبية المتطلبات للاقتصاد المعرفي، واستخدم الباحث لإجابته عن أسئلة الدراسة أسلوبا من الأساليب المستقبلية المبنية على أساس فلسفي، وذلك بتحديد أهم متطلبات الاقتصاد المعرفي، والمسوغات العامة لتطوير الدراسات العليا، بعد الوقوف على طبيعة الدراسات العليا في جامعات فلسطين، وتناولت الدراسة أربعة محاور، وكان الرابع منها مشروعاً استرشادياً موجهاً لوزارة التربية والتعليم (الكلية الوطنية للدراسات العليا والبحث العلمي)، مبيناً فيه الفوائد المرجوة من تطوير الدراسات العليا كمدخل مهم لتلبية المتطلبات للاقتصاد المعرفي.

- بحثت الصايغ، (2013) في دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام لدى عينة تكونت من (99) رئيس قسم، واستخدمت المنهج الوصفي من خلال استبانة تكونت من (99) فقرة موزعة على مجالين؛ الأول: يقيس دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات، والثاني: يكشف معيقات تفعيل اقتصاد المعرفة، وأظهرت النتائج وجود دور مرتفع للاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات السعودية.

- دراسة أبو صعيليك (2014) هدفت إلى الكشف عن درجة امتلاك طلبة الجامعة الأردنية لمهارات الاقتصاد المعرفي لدى عينة من (400) طالباً وطالبةً، تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وباتباع المنهج الوصفي التحليلي قام بتطوير استبانة من (60) فقرة، وبينت النتائج وجود درجة متوسطة من مهارات الاقتصاد المعرفي لدى عينة الدراسة،

وكشفت أيضاً وجود فروق في امتلاك الطلبة لمهارات الاقتصاد المعرفي (مهارة التفكير) تعزى للجنس ولصالح الذكور، ووجود فروق في المهارات (الحاسوبية والتطبيقية) تعزى لمتغير العمر لصالح الفئة الأكبر عمراً، ووجود فروق في مهارات (الحاسوب والبحث) تعزى للمرحلة الدراسية لصالح طلبة الدراسات العليا.

- دراسة الربابعة والهياجنة (2016م) هدفت إلى التعرف على درجة تقييم دور الاقتصاد المعرفي في تمكين التعليم الجامعي، والكشف عن تحديات تطبيقه لدى عينة مكونة من (209) عضو هيئة تدريس في الجامعات الأردنية للعام 2016/2015م.وكشفت النتائج عن وجود مستوى متوسط بلغ (2.82) لدور الاقتصاد المعرفي في تدعيم مكونات التعليم الجامعي؛ حيث كان الدور الأكبر للاقتصاد المعرفي في مجال تمكين المنهاج، يليه المدرس، ثم الطالب، وفي المركز الأخير إدارة التعليم. وبينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات (الجنس، التخصص، الرتبة الأكاديمية)، وكشفت أيضاً عن وجود مستوى مرتفع بلغ (3.46) من تحديات الاقتصاد المعرفي في التعليم الجامعي، وأكثرها التحديات الإدارية ثم الاقتصادية وأخيرا البشرية.

- دراسة باندي (2012م) هدفت دراسته للوقوف على مدى توظيف مهارات الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية لدى عينة من (217) معلماً ومعلمةً في فرنسا، وتم الاختيار بطريقة عشوائية، واتبعت الدراسة منهجاً وصفياً، وبتطبيق الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وبينت النتائج وجود مستوى متدنٍ لمهارات الاقتصاد المعرفي لدى عينة الدراسة، وأظهرت أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تطبيق مهارات الاقتصاد المعرفي يعزى لمتغير الجنس ولصالح المعلمات. وأكدت نتائج الدراسة على الدور المهم لاقتصاد المعرفة في تحسين مستوى التحصيل الدراسي للطلبة.

- دراسة سوراتي (Soraty .2005) بحثت الدراسة في مكانة الاقتصاد المعرفي لمؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، وتم اتباع منهج البحث النوعي من خلال تحليل المضمون لعدد من المؤلفات والمؤتمرات والخطط الدراسية للجامعات، وبينت النتائج العديد من مظاهر التأثير للاقتصاد المعرفي في التعليم العالي أهمها: تعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية والصناعية، وتفعيل دور الجامعات في البحث العلمي ونتاج المعرفة، وزيادة جهود الجامعات في تنمية مهارات الطلبة والعاملين فيها بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد المعرفي. بالمقابل بينت النتائج أن الجامعات العربية بشكل عام ما زالت غير قادرة بمواردها المادية والبشرية على توفير متطلبات الاقتصاد المعرفي بشكل مناسب ولم تحقق تنمية تكنولوجية معلوماتية على أرض الواقع.

تعقيب على الدراسات:

يلاحظ أن هذه الدراسة وبحسب علم الباحثة تختلف عن الدراسات السابقة من حيث الأهداف، إلا أنها تحمل جزءاً منها مثل دراسة (جمعة، 2009) التي تناولت متطلبات واستراتيجيات تطوير التعليم لبناء اقتصاد المعرفة ومجتمعها في الدول العربية، وخلصت إلى أن أهم الاستراتيجيات هي التحول في بناء مؤسسة داعمة لروح البحث عن المعرفة وتوظيفها لحفز التغير والدفع في التحول المستقبلي للمدرسة والجامعة، ودراسات تناولت اتجاهات لصياغة رؤية مقترحة لتطوير الدراسات العليا كمدخل مهم لتلبية المتطلبات للاقتصاد المعرفي، وذلك بتحديد أهم متطلبات الاقتصاد المعرفي، والمسوغات العامة لتطوير الدراسات العليا (عساف ، 2011).

وكشفت النتائج أيضا عن امتلاك درجة متوسطة لمهارات الاقتصاد المعرفي لدى عينة من طلبة الجامعة الأردنية (أبو صعيليك، 2014)، وكشفت النتائج أيضاً أن هناك مستوى متوسط بلغ (2.82) من 5، للدرجة الكلية لتقييم دور الاقتصاد المعرفي في تمكين العملية التعليمية في الجامعات الأردنية (الربابعة والهياجنه، 2016). وبعضها أشار لوجود مستوى متدن لمهارات الاقتصاد المعرفي لدى عينة الدراسة، وأكدت على الدور المهم لاقتصاد المعرفة في تحسين مستوى التحصيل الدراسي للطلبة (Pandey. 2012). ومنها ما أشارت نتائجها إلى مظاهر التأثير للاقتصاد المعرفي في التعليم العالي أهمها: تعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية والصناعية، وتفعيل دور الجامعات في البحث العلمي وأن الجامعات العربية بشكل عام ما زالت غير قادرة بمواردها المادية والبشرية من توفير متطلبات الاقتصاد المعرفي بشكل مناسب ولم تحقق تنمية تكنولوجية معلوماتية على أرض الواقع (Soraty .2005).

مكانة الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة:

تعد الدراسة الحالية جزءاً من مجموع الدراسات التي قدمت وستقدم مستقبلا في استراتيجيات الاقتصاد المعرفي والبحث في العلاقة بين الاقتصاد المعرفي والعملية التعليمية التعلمية في ظل رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية، إذ يمكن أن تسهم نتائجها بمقارنات مع نتائج دراسات سابقة أو فتح مجال لدراسات جديدة، مما يساعد في تشكيل رؤية حول مستقبل الاقتصاد المعرفي وأهميته في العملية التعليمية التعلمية. وهذه الدراسة تتميز بحدودها الزمانية والمكانية إذ أجريت بمرحلة زمنية تشهد المملكة العربية السعودية تحولات اقتصادية واجتماعية مهمة في ظل رؤية 2030، والتي أثرت بدورها على الاقتصاد المعرفي في التعليم الجامعي. وتضيف عينة الدراسة ميزة جديدة للدراسة

تمكنها من إصدار حكم موضوعي لدور الاقتصاد المعرفي بدرجة علمية وأكثر دقة، فالدراسة بحدودها الزمانية والمكانية والبشرية الأولى من نوعها – بحد علم الباحثة–.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم الاقتصاد المعرفي:

الاقتصاد المعرفي هو فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية ظهر في الآونة الأخيرة ويقوم على فهم جديد أكثر عمقاً لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، واقتصاد المعرفة يقوم على أساس إنتاج هذه المعرفة واستخدام ثمارها وانجازاتها (دياب، 2007م).

وأشارت عماد الدين، منى(2004) إلى أن الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها، واستخدامها، وتوظيفها، وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي، لإحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي.

وللولوج إلى اقتصاد المعرفة يتطلب التخلص من التقاليد والثقافات المقيدة للتطور، فالدول والمجتمعات التي تتمتع بمستويات ثقافية عالية تمتلك القوانين المرنة، وهي الأكثر قدرة على التأثير والتأثر في اقتصاد المعرفة، وحتى تتمكن الدول من التحول إلى اقتصاد المعرفة، فإن هذا يتطلب منها ومن مملكتنا الغالية أن تولي النظام التعليمي العناية الكافية وذلك من خلال:

–تطوير سياسات التعليم للتأكد بأن جميع الطلبة لديهم قدرة التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهم صغار السن، وتوافر بنية تحتية مجتمعية داعمة.

الحاسب وتكنولوجيا المعلومات. مهارات على يتم تأهيل المعلمين دون استثناء.

– تزودهم بالتجهيزات اللازمة لتطوير قدراتهم ومهاراتهم في مجال تكنولوجيا المعرفة والاتصالات.

– زيادة عدد العاملين القادرين على المشاركة في الصناعات التي تعتمد على المعرفة.

– نشر ثقافة مجتمع التعلم فكراً وتطبيقاً في مختلف المؤسسات المجتمعية.

– توفير الربط الإلكتروني الواسع وسهولة وصول أفراد المجتمع إلى الإنترنت.

– إتاحة المجال للدولة لاستقطاب أصحاب المهارات والكفاءات العالية، والخبرة المدربة والطويلة، مما يجعلها تساهم بشكل فعال في تطوير اقتصاد المعرفة.

– البيئة الداعمة بشكل ممتاز للبحث العلمي والتكنولوجي؛ لأنه كفيل بالإسراع في تحقيقه.

– الإبداع: لا بد من توفير البيئة الداعمة باستمرار للإبداع والابتكار، وتشجع المبدعين وتحمي نتاجهم؛ فالمجتمعات المتمتعة بمستوى علمي عال وانفتاح عليه هي الأقدر على الإبداع والتقدم.

– إيقاد ملكة التفكير الناقد لدى الطلبة في المؤسسات التعليمية بكافة مستوياتها، وعدم اقتصار التعليم بالحصول على الشهادة، بل مواصلة التعليم وتجديد المعرفة مدى الحياة.

– التأكيد على أن المدرسة والجامعة كيان مهم ورئيس في مجتمع يعتمد المعرفة أساساً لاقتصاده، فيجب أن تخرجان طلبة يفكرون ويبدعون، وهذا لا بد من أخذه بعين الاعتبار في السياسات والخطط الاستراتيجية.

– إيجاد مراكز أصيلة للبحث والتطوير تتواصل مع احتياجات المجتمع والتنمية اللازمة له.

– إيجاد ترجمة فعلية لمجتمع المعرفة، يكون أفراده أصحاب قدر من المعرفة، وليست قصراً على أصحاب الاختصاص ونخب المجتمع، بل يكون المزارع وعامل المصنع والتاجر...لديهم من المعرفة ما يؤهلهم للتعامل مع التقنية واستخدامها في مجال عملهم، فشعار مجتمع اقتصاد المعرفة (المعرفة للجميع). (توفيق، عبد الرحمن، 2004م).

والاقتصاد عموماً: هو عَصَب الحياة وهو نشاط لإشباع ما يحتاجه الأفراد بالمتاح من الموارد، وهو يقوم على الموارد الطبيعية الموجودة في دولة ما.

بينما الاقتصاد المعرفي يقوم على الفكر ويشكل أصحاب الأفكار الريادية الإبداعية والتقنية والتكنولوجيا وتنويع مصادر الدخل أساس الاقتصاد المعرفي؛ وللوصول إلى تحقيق رؤية 2030، لا من تطبيق الجودة في العمل ولتحقيق هذه الجودة لا بد من تحقيق الاقتصاد المعرفي، وذلك يتطلب السير خطوة خطوة (بوضع خطة طويلة ومتوسطة وقصيرة) معتمدة على خطط تشغيلية مرحلية للوصول إلى الصيرورة (أي التحقيق الفعال للرؤية). ولا بد من الإشارة إلى أن المملكة تحتل مركزا مميزا من الناحية الاقتصادية فهي في المركز التاسع عشر عالميا والأول عربيا، وبخصوص التحول باعتبار النفط هو الأساس إلى رافد، وهذا التحويل يحتاج إلى توفير العنصر البشري الفكري المبدع. وهنا لا

بد من التأكيد على أن التغيير ليس لأجل التغيير وإنما للتطوير والتحسين، وأساس ذلك وأداته هو التعلم، والانتقال من التعليم إلى التعلم وحب المبادأة والمبادرة والطموح والإصرار للوصول للقمم بأفضل الهمم، ولتصبح المملكة من البلدان المتفوقة في العديد من المجالات، ولا بد من تجميع وتطبيق للمعلومات وإدارة هذه المعلومات في تنفيذ المشاريع العملاقة مثال مدينة "نيوم" العابرة للدول، والطاقة الشمسية بإنتاج 200 جيجا واط وتصديرها للعالم.

ويتبين في هذا العصر أن من لديه المعلومة يمتلك القوة. ومن يقوم بهذا هم الشباب والطلبة وأصحاب المواهب وتحويل وإيجاد العديد من المراكز الريادية. ويتم أيضا من حاضنات الأعمال، وذلك يقود لتخفيف البطالة ونشر ثقافة العمل الحر. والعديد من الجامعات قامت بفتح حاضنات الأعمال، ولا يدخر مدراء الجامعات والوكلاء والعمداء جهداً لتحقيق هذا الهدف والحث على العمل التطوعي وفتح مراكز للتطوير والتقويم ومعالجة أي خلل.

وللانتقال إلى رؤية 2030 لا بد من نشر المعرفة وثقافة الوعي بالرؤية؛ مثال ذلك المؤتمرات وبرامج التلفاز ووسائل التواصل الحديثة، ودعم السلطة الرابعة في هذا المجال مهم جداً، وتكاتف جميع المؤسسات وأفراد المجتمع بكافة فئاته. ولإنجاح الاقتصاد المعرفي لا بد من الترشيد في الاستهلاك وهو ما يسمى بالأمن الاقتصادي، وقدوتنا بذلك سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام.

فوائد الاقتصاد المعرفي:

- يساهم في تحسين أداء المؤسسات، ورفع إنتاجيتها، وتخفيض كلفة الإنتاج وتحسين نوعيته من خلال استخدام الأساليب والوسائل التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.
- يعطي المستفيد من الخدمة خيارات أوسع ويشعره بدرجة أعلى من الثقة.
- يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها في المجالات جميعها، ويحقق التبادل إلكترونياً.
- يحدث التغيير في الوظائف القديمة، ويستحدث وظائف جديدة.
- يرغم المؤسسات كافة على التجديد والإبداع والاستجابة لاحتياجات المستفيد من الخدمة.

- يؤثر في تحديد درجة النمو، وطبيعة الإنتاج، واتجاهات التوظيف، والمهارات المطلوبة.(عماد الدين، منى، 2004)

لأجل كل هذا لا بد من إرساء قيم الاقتصاد المعرفي وتقنية المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات؛ وخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير مجتمع المعرفة لا يتم إلا بقيام الجامعات بدور رئيسي وهو دور عظيم في تسهيل البحوث التعاونية والميدانية الهادفة ونقل التكنولوجيا الرائدة والمساعدة في تحقيق الاقتصاد المعرفي.

استراتيجيات التدريس:

يعد مصطلح الاستراتيجية من المصطلحات العسكرية والتي تعني استخدام الوسائل لتحقيق الأهداف، فالاستراتيجية عبارة عن إطار موجه لأساليب العمل ودليل مرشد لحركته. وتعرف الاستراتيجية –بصفة عامة–بأنها فن توظيف الإمكانات المتاحة في أي عمل من الأعمال، والإفادة من تلك الإمكانات إلى أقصى حد ممكن. أو هي طرق وأساليب إجرائية يتم إتباعها لحل مشكلة محددة، أو لإنجاز عمل، أو لتحقيق هدف ما (صبري، 1423هـ، 111).

وقد تطور مفهوم الاستراتيجية وأصبح يستخدم في كل موارد الدولة وفي جميع ميادينها وفي ضوء هذا التعريف العام للاستراتيجية يمكن تعريف استراتيجية التدريس.

تعريف استراتيجية التدريس:

هي خطة تصف الإجراءات التي يقوم بها المعلم والمتعلم بغية تحقيق نتاجات التعلم المرجوة، وتستند في الأساس إلى نماذج ونظريات تسمى نظريات التعلم وتصنف إلى ثلاث مدارس رئيسة هي: السلوكية والمعرفية والاجتماعية.

وهي "مجموعة من إجراءات التدريس المختارة سلفاً من قبل المعلم، أو مصمم التدريس، والتي يخطط لاستخدامها في أثناء تنفيذ التدريس، بما يحقق الأهداف التدريسية المرجوة بأقصى فاعلية ممكنة، وفي ضوء الإمكانات المتاحة" (زيتون، 1999م، 281).

وقد زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالاستراتيجيات المعرفية والاجتماعية على حساب الاستراتيجيات السلوكية التي كانت مسيطرة على حقول التربية خلال العقد الماضي، والسبب في ذلك إلى زيادة الاهتمام بتعليم الطلبة وتنمية أنماط التفكير المختلفة لديهم والإفادة مما يتعلمون أكثر من تحصيل المعرفة نفسها، فالمعرفة قابلة للتغيير والتطور، إضافة إلى الانفجار المعرفي الحاصل في حقول المعرفة والتنوع الكبير في

مصادر المعرفة الذي يفرض على الأفراد والمجتمعات اكتساب الطرق التي تمكنهم من اختيار المناسب منها وتوظيفه بشكل مفيد.

ولما كانت التربية من منظور الاقتصاد المعرفي تسعى إلى جعل التعليم ذا معنى، بحيث يستفاد من مصادر المعرفة المتعددة دون إغفال لخصوصية كل مبحث من المباحث العلمية؛ فإن التعلم المباشر بصوره المختلفة يستفاد منه ويوظف كغيره من الاستراتيجيات كالاستقصاء وحل المشكلات. والاستراتيجيات المتجددة كالتعليم التعاوني والتعليم من خلال النشاط وبناء العقلية المفكرة الإبداعية والناقدة، مما يعني تطوير المهارات العليا العقلانية للتفكير، بحيث يستطيع المتعلم الإسهام في اتخاذ القرارات التي تظهر فكرا ناميا ومستنيرا، وهذا ما ينبغي أن تركز عليه مؤسساتنا التعليمية، فالعقل من أجّل النعم التي خص الله تعالى بها بني البشر وفضله على غيره من المخلوقات وجعله مناط التكليف (http://www.banihamida.net, 2013)

وتشير نتائج الأبحاث والدراسات التي تهتم بعملية التعلم والتعليم إلى فعالية عدد من استراتيجيات التدريس الحديثة في تحسين قدرات الطلبة المختلفة في معظم المواد الدراسية،

وفي تنمية اتجاهات إيجابية نحو عملية التعلم بشكل عام، ولا بد من الإشارة إلى إن التنويع في استراتيجيات التدريس التي تستخدم مع الطلبة من شأنه أن يكسر الروتين الممل الذي تفرضه طريقة التدريس التقليدية، التي ترتكز على دور أساسي للمعلم، وتغفل دور الطالب كعنصر فاعل في عملية التعلم، في حين أن الاتجاهات الحديثة تركز على أن الطالب هو المحور الرئيس لعملية التعلم والتعليم، ويجب أن يكون له الدور الأكبر في هذه العملية؛ ولأهمية الاستراتيجيات التي تتميز بفاعليتها بالتعلم والتعليم سيتم تناول للاستراتيجيات المستخدمة ضمن الاقتصاد المعرفي.

منهج وإجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية:

تم الرجوع للأدب التربوي للوقوف على استراتيجيات التدريس في ضوء الاقتصاد المعرفي وذلك لإجابة السؤال الأول، وللإجابة على السؤال الثاني تم اتباع المنهج الوصفي من خلال استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس وتحليل استجاباتهم على الاستبانة، وتم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة والتي تقيس درجة تقييم أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية في جامعة حائل لدور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية بمجالاتها المتنوعة الأربعة: إدارة التعليم، عضو هيئة التدريس، الطالب، المنهاج.

أداة الدراسة: لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الإعداد لمقياس(استبانة) إذ يقوم الأعضاء عينة الدراسة بتقييم دور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء في العملية التعليمية التعلمية، وجاءت هذه الدراسة استنادا لتوصيات دراسات سابقة (ربابعة و الهياجنة، 2016و Pandey,2012)، إذ تم الإشارة إلى أهمية تقييم دور الاقتصاد المعرفي في تحسين العملية التعليمية في الجامعات في ظل التغيرات المعرفية والاقتصادية المستجدة في الوقت المعاصر.

تم تصميم الاستبانة لغايات البحث، وتكونت الاستبانة في صورتها الأولية من (24) فقرة.

صدق الأداة: للتحقق من مناسبة أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه قامت الباحثة بعرضها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في ذوي العلاقة والاختصاص من كلية التربية؛ حيث طلب منهم تحديد آرائهم حول أداة الدراسة، من حيث شمولية المجالات لأهداف الموضوع، ومدى مناسبة وانتماء الفقرات للمجالات، وصحة الصياغة اللغوية للفقرات، وإضافة أو تعديل أو حذف أي فقرة من فقرات الدراسة أو المجالات يرى المحكمون أنها غير مناسبة. وقد أبدى المحكمون ملاحظاتهم وآراءهم في الفقرات واقترحوا تعديل عدد من الفقرات، وتم اعتماد الفقرات التي اتفق المحكمون على ملاءمتها؛ حيث كان الاتفاق أكثر 85%، وتم حذف (4) فقرات إما لتكرار معناها، أو لعدم ملاءمتها من وجهة نظر المحكمين، وبذلك أصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية مكونة من (20) فقرة.

ثبات أداة الدراسة: للتأكد من ثبات أداة الدراسة، تم استخدام طريقة الاتساق الداخلي، حسب معادلة كرونباخ ألفا (Alpha- cronbach)، على عينة استطلاعية حجمها 20 استبانة من ضمن عينة الدراسة. والجدول (1) يبين معامل الاتساق الداخلي وفق معادلة كرونباخ ألفا، ويلاحظ أن جميع قيم معامل الثبات مرتفعة ومقبولة لغايات تعميم نتائج الدراسة.

جدول (1) قيم معاملات الثبات للمجالات الأربعة والأداة باستخدام معادلة كرونباخ – ألفا

تسلسل الفقرات	اسم المتغير	معامل الثبات كرونباخ ألفا%
5-1	المجال الأول: إدارة التعليم	0.745
10-6	المجال الثاني: عضو هيئة التدريس	0.704
15-11	المجال الثالث: الطالب	0.715
20-16	المجال الرابع: المنهاج	0.717
20-1	المعدل العام للثبات	0.904

ثبات المقياس: للتحقق من ثبات المقياس تم استخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار، بتطبيق المقياس على عينة استطلاعية تكونت من (12) عضواً من كلية التربية، وبعد مرور أسبوعين تم إعادة المقياس، وحساب قيمة معامل ارتباط بيرسون بين نتيجتي التطبيقين للمقياس ككل، ومجالاته. كما تم حساب الاتساق الداخلي للمقياس ومجالاته كما في الجدول (2)

جدول (2)

معاملات ارتباط بيرسون وكرو نباخ ألفا لثبات مقياس مجالات التحصيل المعرفي

المجال	ارتباط بيرسون	كرو نباخ ألفا
إدارة التعليم	0.78	0.77
عضو هيئة التدريس	0.81	0.84
الطالب	0.79	0.83
المنهاج	0.80	0.73
المقياس ككل	0.81	0.89

طريقة تصحيح الأداة: للتعرف على درجة التقدير، اعتمدت الباحثة المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة، لتكون مؤشراً على درجة التقدير بالاعتماد على المعيار التالي في الحكم إلى تقدير المتوسطات الحسابية، وذلك بتقسيم درجات التقدير إلى ثلاثة مستويات (منخفض، متوسط، مرتفع) بالاعتماد على المعادلة التالية، وهي معيار التصحيح:

$$\text{الحد الأعلى للبدائل – الحد الأدنى للبدائل} = \frac{5-1}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5-1}{3} = 1.33$$

المدى الأول: 1 + 1.33 = 2.33

المدى الثاني: 2.34 + 1.33= 3.67

المدى الثالث: 3.67 + 1.33 = 5

فتصبح بعد ذلك التقديرات كالتالي:

1-أقل من أو يساوي (2.33) مؤشراً منخفضاً.

2-أكبر أو يساوي (2.34) واقل من أو تساوي (3.67) مؤشراً متوسطاً.

3-أكبر من أو تساوي (3.67) مؤشراً مرتفعاً.

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

عرض النتائج ومناقشتها:

للإجابة على السؤال الأول والذي يتضمن: ما استراتيجيات التدريس المستخدمة ضمن الاقتصاد المعرفي؟

بالعودة للأدب التربوي الذي تناول استراتيجيات التدريس المستخدمة ضمن الاقتصاد المعرفي، لا بد من الإشارة إلى أن كل أمة تسعى إلى أن تتبوأ مركزاً متقدماً بين الأمم في جميع مجالات الحياة، ومؤسساتها المختلفة لا تدخر جهداً لتحقيق هذا الغرض، ومؤسسات التعليم العالي من أهم مؤسسات المجتمع التي ترسم الخطط الكفيلة بتحقيق دورها، حيث تسعى لإكساب الطلبة مهارات، ومعارف وخبرات جديدة مناسبة، ولتحقيق ذلك لا بد من رفع الكفايات والقدرات المهنية للقائمين بعملية التدريس؛ ليكونوا قادرين على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفا بوعي عميق ، للوصول إلى المعارف وتحليلها، والإفادة منها واستثمارها، لتحقيق اقتصاد معرفي مزدهر للجميع ، وبما يناسب العيش في مجتمع تكنولوجي دائم التطور والتغير باستمرار.

ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار عند استخدام استراتيجية التدريس إن التعلم نشاط يقوم به المتعلم وليس المعلم ويرتبط التعلم كمفهوم بالخبرة ويجب أن تشتمل استراتيجية التدريس المستخدمة عناصر العملية التعليمية التعلمية جميعها والعلاقات بينها، وينبغي أن تتوافق استراتيجية التدريس والموقف التعليمي التعلمي المراد تنفيذه، ولا بد من الإشارة إلى أنه لا توجد استراتيجية تدريسية أفضل من غيرها في المواقف التعليمية جميعها بشكل مطلق، وإنما يقال "لكل مقام مقال". ويمكن استخدام الاستراتيجية الأكثر فعالية بمفردها أو عدة استراتيجيات لتحقيق الأهداف المرجوة.

وفيما يلي استعراض لاستراتيجيات التدريس الأكثر شيوعاً والمستخدمة ضمن الاقتصاد المعرفي:

أولا: استراتيجيات التدريس المباشر:

يقصد بالتدريس المباشر التدريس الذي يعتمد على تقديم المعرفة للطلبة، ويوصف تعلمهم بأنه تعلم استقبالي وبثي، يكون الطالب مستقبلا للمعلومات والمعلم باثاً لها، ولا يعني ذلك أن هذه الاستراتيجية غير مقبولة أو غير فاعلة إذا ما تم استخدامها

بشكل جيد، إذ تكون أحياناً من الطرق المفضلة؛ لتحقيق نتائج مرجوة خاصة، إذا كان عدد الطلبة كبيرا والزمن المخصص ضيقاً. ومن الأمثلة على طرائق التدريس المباشر: 1- المحاضرة والعرض التوضيحي والضيف الزائر وكراس العمل أو أوراق العمل وأسئلة وإجابات وأنشطة القراءة المباشرة وحلقة البحث ودراسة الحالة والعمل في الكتاب المدرسي والبطاقات الخاطفة والتدريبات والتمارين.

ثانياً: استراتيجية التدريس القائمة على حل المشكلات والاستقصاء:

أ) استراتيجية حل المشكلات: المشكلات في الحياة متنوعة تتطلب من الطالب مواجهتها، والتعامل معها لحلها، ويعد تعلم حل المشكلات من الأمور الملحة؛ لأن ذلك يساعده على تكيفه مع مجتمعه، وزيادة قدرته على اتخاذ قراراته السليمة بنفسه، فما هي المشكلة؟ وما استراتيجية حل المشكلة؟

المشكلة: هي موقف جديد يواجه الفرد، أو المجموعة، وهو يحتاج إلى حل ولا يكون هذا الحل جاهزاً لديهم. (غانم، بسام عمر وأبو شعيرة خالد ، 2008م).

أسلوب حل المشكلات يجب أن يتضمن مشكلات لها حلول متعددة، كما أن لها طرقا متعددة للحل، ويهدف لإفساح المجال أمام الطلبة للتفكير بحرية، ويعطيهم زمام المبادرة لاتخاذ القرارات المتعلقة بحل المشكلة، أي يعطي المتعلم قدراً من الاستقلالية والاعتماد على الذات أكبر مما كان يُعطَى في أساليب التدريس العادية.

ويلزم القائم بالتدريس بهذه الاستراتيجية التحديد للأهداف المقصودة لكل خطوة من خطوات استراتيجية حل المشكلات، وتقديم مشكلات من النوع الذي يستثير الطلبة ويتحداهم، واستخدام طريقة مناسبة لتقويم تعلم الطلبة أثناء حلهم للمشكلة؛ لأن بها نوعاً من الصعوبة، ويحتاج ذلك لمهارة وتدريب، والتأكيد على مراحل حل المشكلات، وهي: إثارة المشكلة والشعور بها، وجمع المعلومات المتصلة بها، وتحديد المشكلة ومكوناتها، ووضع الحلول المحتملة، ومعايير اختيار الحل الأنسب، واختبار صحة الحلول ، ووضع خطة تنفيذ الحل واتخاذ القرار، وتعميم النتائج.

إن استراتيجية الاستقصاء وحل المشكلات من الاستراتيجيات المميزة في التدريس، وتتداخل العلاقة بينهما، حتى أن البعض يستخدمها للدلالة على الشيء نفسه، إلا أن الفرق بينهما يكمن في أن حل المشكلات يتطلب الوصول إلى حل صحيح، بينما الاستقصاء مفتوح النهاية بشكل أكبر، ويهتم بالعمليات، واهتمامه بالحصول على الجواب الصحيح بشكل أقل.

ب) استراتيجية الاستقصاء: يقصد بالاستقصاء البحث عن المعرفة والمعلومات والحقائق من خلال طرح الأسئلة، أو هو مجموعة من الخطوات المنظمة علمياً ومنطقياً لحل مشكلة ما، أو تفسير موقف غامض على الطالب. والاستقصاء في مجال التربية يكتسب أهمية كبيرة، لأنه يعد الطالب إعداداً يمكنه من مواجهة الحياة ومشكلاتها ومتغيراتها بصورة صحيحة خصوصاً في عصر الانفجار المعرفي الذي نعيشه الآن. (غانم، بسام وأبو شعيرة، خالد، 2008م، ص246).

ومن الأهداف التي يسعى إليها المدرس من استخدام هذا الأسلوب:

1-المساعدة في تنمية مهارات التفكير العلمي، مثل الملاحظة، والتفسير والاستنباط، والاستقراء.

2-تعزيز التعلم الذاتي لدى المتعلمين، من خلال قيامهم بطرح الأسئلة والإجابة عنها، واختبار صحة الإجابات.3-تنمية قدرة المتعلمين على التعبير اللفظي.

4-تعزيز الاتجاه أن المعرفة العلمية غير نهائية لدى المتعلمين.

خطوات استراتيجية التعلم القائم على الاستقصاء:

1- يفضل البدء بعرض مشكلة تثير تساؤلات، وتحمل إجابات مختلفة بالنسبة للطلبة.

2- يبدأ الطلبة بطرح أسئلة تساعدهم في جميع المعلومات حول المشكلة، وإذا لم يتمكن الطلبة من فعل ذلك بشكل صحيح، فعلى المعلم مساعدة طلبته لتطوير فرضيات تتعلق بالمشكلة.

3- مساعدة الطلبة على تحديد الأسئلة الأكثر فائدة من بين الأسئلة التي تم طرحها.

4- مساعدة الطلبة في عمل إجراءات تقويمية لأسئلتهم المطروحة.

5- يطلب من الطلبة تحليل عملية الاستقصاء والسعي إلى تحسينها.

- استراتيجية تآلف الأشتات syncretic

وهي استراتيجية قديمة ظهرت بالعام 1960 ويعود الفضل إلى جوردن، وانتقلت من المجال الصناعي لمجال العلوم والآداب والفنون، وتم استخدامها في تنمية الإبداع لحل المشكلات، وما زالت تستخدم حتى الوقت الراهن، وتتضمن كلمتين، وهما التآلف وتعني الألفة والجمع، والأشتات وتعني التفريق بعد الجمع. وتقوم على ربط عناصر مختلفة لا يوجد بينها علاقة ظاهرية مباشرة؛ للوصول إلى حلول إبداعية للمشكلة. ويخرج المتعلم بآراء مختلفة من خلال عدد من أنواع التشبيه التي تبدأ بالتخيل، وتنتهي بحلول

ممكنة، فهي استراتيجية تقوم على إمكانية جعل الإبداع عملية واعية مقصودة بربط المألوف بغير المألوف أو إيجاد فكرة جديدة من الأفكار المألوفة.

مهارات تآلف الأشتات:

التناظر المباشر: يحاول الطالب إيجاد حلول وأفكار للمشكلة من خلالها النظر إليها في إطار محتوى جديد، من خارج المجال الذي تنتمي إليه المشكلة. وبخاصة من الطبيعة مثل استخدام تقنية (بيت العنكبوت أو شكلها أو حركتها، أو النمل، أو النحل) في نماذج حياتية مثل: تصاميم بعض الآلات والأجهزة

التناظر الشخصي: يحصل المتعلم على إدراكات جديدة للمشكلة بأن يتخيل نفسه مكان الشيء أو الأداة أو الموضوع المطروح للمناقشة، كأن يتخيل نفسه مثلاً جسراً تعبر عليه السيارات.

التناظر الرمزي: تتضمن استخدام كلمتين متعارضتين ومزجهما معاً بهدف توليد أفكار جديدة وتطويرها. مثل مزج خصائص التمساح مع جهاز الكمبيوتر بهدف تطوير أفكار لتحسين جهاز الكمبيوتر، أو مزجه مع الطائرة.

التناظر الخيالي: يسمى التفكير القائم على التمني، أو البحث في الحلول المثالية للمشكلة والتحدي المطروح، مثال: "كيف يمكننا تصميم طرق سير في الفضاء للسيارات التي تطير."

إن هذا الأسلوب قائم على ثلاث مسلمات أساسية هي:

1. أن العملية الابتكارية قابلة للوصف والتحليل وبالتالي إمكانية تنشيطها.
2. نفسها إن كل ظواهر الإبداع متشابهة وتقوم على العمليات الأساسية.
3. أن الحيل المختلفة لحل المشكلات لها العائد نفسه سوءاً أكانت للنشاط الابتكاري للفرد أم الجماعة.

ثالثاً: استراتيجية العمل الجماعي (التعلم التعاوني)

هي استراتيجية يعمل الطلبة بواسطتها على شكل مجموعات صغيرة، يتكون كل منها من (4-6) من الطلبة، يختلفون في قدراتهم، ويقومون بالعمل معاً؛ لتحقيق الهدف التعليمي المشترك، ويتم التعاون بين أفراد المجموعة الواحدة، والتنسيق بين المجموعات، وتقويم أداء الطلبة من خلال مقارنته بمحكات معدة مسبقاً لقياس مدى تقدم أفراد المجموعة في أداء المهمات الموكلة إليهم.

المبادئ الأساسية للتعلم التعاوني:

أ – الاعتماد المتبادل الإيجابي، أو المشاركة الإيجابية بين الطلبة: ويعني شعور كل طالب بالحاجة إلى زملائه في المجموعة، فإما أن ينجحوا معاً أو يفشلوا معاً، ويتم من خلال توزيع الأدوار على أفراد المجموعات، ومن خلال التقييم الجماعي لأفراد المجموعة الواحدة.

ب–المسؤولية الفردية والمسؤولية الرمزية: من الضروري أن يشعر كل فرد بمسؤوليته الفردية، وذلك أن لكل فرد في المجموعة جزءاً واضحاً ومحدداً من عمل المجموعة الكلي، عليه أن يقوم به بجد ونشاط. ذلك أن أداء أي فرد في المجموعة يؤثر إيجابياً أو سلبياً في بقية الأفراد، ولا يعني ذلك التأثير أو السيطرة على عمل الزملاء في المجموعة، كما أن المجموعة مسئولة عن تحقيق أهدافها، وقياس مدى النجاح في ذلك، فالمسؤولية الفردية تظهر عندما يقيم أداء كل طالب في المجموعة، وتتمثل المسؤولية الجماعية في مساعدة أفراد المجموعة الذين يحتاجون المساعدة لإنهاء المسؤوليات المنوطة بهم، وهنا يجب أن تعرف المجموعة العضو الذي يحتاج إلى مزيد من الدعم، ويعرف الجميع أنه لا مكان لمتطفل بينهم، والتأكد من أن كل عضو مسئول عن النتيجة.

ج–التفاعل المباشر المعزز وجها لوجه: مجموع أعمال أفراد المجموعة يشكل عملاً مشتركاً، وهذا يقتضي بالضرورة حصول نقاشات وتفاعلات لفظية، وإبداء الآراء من أجل الوصول إلى صيغة نهائية لتقييم عمل المجموعة، ويشمل ذلك أيضاً تبادل المصادر والمعلومات فيما بينهم بأقصى كفاءة ممكنة، وتقديم تغذية راجعة فيما بينهم. ولكي يكون التفاعل وجهاً لوجه مثمراً يجب أن يكون حجم المجموعات صغيراً.

د–المهارات الشخصية والرمزية: المهارات الخاصة بالعلاقات بين الأشخاص (المهارات الاجتماعية) كمهارة العمل ضمن مجموعة من تبادل للمعرفة وتواصل وحسن استماع وحل الاختلافات بطرق بناءة.

هـ–معالجة عمل المجموعات: من خلال قيام أفراد المجموعة بتحليل أعمالهم، ومناقشة مدى نجاحهم في تحقيق أهدافهم والمحافظة على العلاقات الفاعلة بينهم.

– خطوات تنفيذ التعلم التعاوني: اختيار موضوع الدراسة، تحليل الموضوع إلى فقرات رئيسة وثانوية وتنظيمها من قبل القائم على التدريس، وتقسيم الطلبة لمجموعات تعاونية متباينة، ويقوم كل خبير في مجموعته بمناقشة وشرح ما تعرف عليه من معارف وخبرات

وبأن كل فرد مسئول عن تقدمه وتقدم مجموعته، وتجمع علامات تحصيل كل طالب للحصول على درجات المجموعات، وتقديم المكافآت للمجموعة المتفوقة.

رابعاً: استراتيجية التعلم من خلال الأنشطة.

وهو التعلم الذي يتحقق من خلال تنفيذ الطالب لنشاط مقصود وهادف ومخطط له، ويتميز بتوفير الفرص الحياتية الحقيقة للطلبة للتعلم الذاتي، وإضافة إلى تعزيز الاستقلالية والتعلم التعاوني، ويشجع الطلبة على تحمل مسؤولية تعلمهم.

وتمثل الأنشطة عنصراً رئيساً من عناصر المناهج ويقصد بها:" الجهد العقلي أو البدني الذي يبذله المتعلم أو المعلم من اجل نتاج ما، وهذا يشير إلى أن النشاط له مضمون وله خطة يسير وفقهما، وله نتاج يسعى لتحقيقه، وهو بحاجة إلى تقويم لمعرفه نجاحه في تحقيق النتاج المرغوب فيه أو بلوغه "

وتشجع استراتيجيات التعلم القائم على الأنشطة الطلبة على التعلم من خلال العمل، وتوفير فرص حياتية حقيقية لهم في تعلم موجه ذاتياً. ويمكن استخدام هذه الاستراتيجية لفحص وضع غير مألوف أو لاستكشاف مفهوم ما بشكل عميق، وتشتمل هذه الاستراتيجية على الأنشطة التالية:

- المناظرة، والزيارة الميدانية، والألعاب، وتقديم عروض شفوية، ومناقشة ضمن فريق، وورش العمل، والتدريب، والرحلات التدريبية، والتعلم من خلال المشاريع، والرواية، والدراسة المسحية، والصف المقلوب الذي يتزود به الطالب بالمطلوب تحقيقه بنفسه بداية، ويتم مناقشة ذلك داخل الغرفة الصفية لاحقاً.

ودور عضو هيئة التدريس بتحديد نتاجات التعلم ويخطط للأنشطة والفعاليات المتنوعة، ويراقب نتائج تعليم الطلبة باستخدام استراتيجيات تقويم ومعايير مناسبة، ويدعم الطلبة ويشجعهم على التعاون خلال تنفيذ الأنشطة.

خامساً: الدراما التعليمية ولعب الأدوار (Drama).

1. الدراما: هي كلمة إغريقية الأصل ومعناها الفعل أو الحركة وهي شكل من إشكال الفن التعبيري الذي يقوم على عنصر التمثيل، فيستخدم الإنسان تعبيراته اللفظية وغير اللفظية (اللغة والأصوات والحركات الجسدية وحتى الصمت) للتعبير عن حدث أو موقف وتتكون نشاطات الدراما من: الحركة والحركة الإيقاعية، والتمثيل الصامت، والتمثيل الإيحائي، واللعب التمثيلي، القصة والقيام بلعب أدوارها، والتمثيل الارتجالي والحواري.

أهداف الدراما في التربية العلمية: الكشف عن قدرات المتعلمين على التعبير الشفوي والجسمي وتنميتها، والتعرف المباشر على الأشخاص والحوادث والمواقف، وتفهم العلاقات الإنسانية من حيث دوافعها وأسبابها ونتائجها، وحسن التواصل مع الآخرين واحترام وجهات نظرهم وكسب احترامهم، وتنمية الثقة بالنفس، وإدراك القدرات الذاتية، واكتساب الأنماط السلوكية الايجابية وتمثلها في المواقف الحياتية، وتعويد النظام وضبط النفس، وزيادة القدرة على التفكير والتحليل، وحل المشكلات واتخاذ القرار، وإثارة الخيال بما يزيد معرفة المتعلم بالعالم الحقيقي من خلال مواقف خيالية، وتقوية المهارات الجسمية (التوازن والحركة والضبط)، وتعميق الفهم في المباحث التعليمية المختلفة، وتوفير المتعة والسرور وزيادة الحيوية وتجديد النشاط.

سادسا: التفكير الناقد:

يعرف بأنه التوقف المؤقت عند الأحكام المسبقة أو الشك الصحيح أو تمحيص الآراء في ضوء المعرفة لدى الفرد وتكوين استنتاجات جديدة بناءً على هذه المعرفة.
وهذه المعرفة تتطور، ويمكن تعليمه وتعلمه وهو يتضمن مجموعة كبيرة من المهارات منها:

1. التميز بين الحقائق الثابتة التي يمكن إثباتها أو التحقق من صحتها من جهة أو الادعاءات أو الزعم من جهة أخرى.
2. تحديد التشابهات والاختلافات بين موقفين أو فكرتين حول قضية ما.
3. تحديد مصداقية المعلومات ومراجعها تحديد المغالطات المنطقية (الاستنتاجات الخاطئة).
4. التمييز بين الاستدلال والتبرير والتعرف على الادعاءات أو البراهين أو الحجج الغامضة.
5. تطبيق مهارات حل المشكلات التي تعلمها في مواقف سابقة.

أهمية التفكير الناقد:

1. أحد الأمور الضرورية التي يقتضيها العصر الذي نعيشه، حيث تفجر المعرفة وتنوع مصادرها.
2. يساعد المتعلم على انتقاء مفاهيمه ومهاراته وخبراته فلا يقبلها دون إخضاع لهذا المعيار.
3. يتعلم من خلال التفكير الناقد مهارات التفكير المنطقي حيث الحجة والإقناع.
4. د-وسيلة للتدريب على أنماط تفكير متعددة وصولا إلى حل المشكلات.

دور المدرس في التعليم التفكير الناقد: يختار مفاهيم وقضايا لا يوجد اتفاق بشأنها.

1. **يعلم استراتيجيات التفكير والتي تشمل الاستقراء والاستنتاج والتحقق والتحقيق والتخليص وغيرها.**
2. **يدرب الطلبة على مهارات التفكير المختلفة من خلال التفكير بصوت مرتفع أمام بعضهم.**
3. **يوفر الوقت المناسب للتفكير خلال المحاضرة ولا يستأثر بالوقت كاملاً، ويوفر فرصاً لهم.**
4. **يستخدم الرسوم البيانية والخرائط والجداول والمنظمات البصرية حتى يرى الطلبة عروضها مرئية.**
5. **يعرض أمثله لوجهات نظر متنوعة حول قضية معينه ويبين المسوغات لكل منها.**
6. **يحترم أفكار الطلبة المتنوعة في المستويات جميعها.**

سابعاً: التدريس بالذكاءات المتعددة.

1. **الذكاء اللغوي اللفظي: ويشير إلى قدرة أصحابه على التعبير والتواصل مع الآخرين كلاماً وكتابة، فهو يشمل القدرات اللغوية الأربع: القراءة والكتابة والاستماع والمحادثة.**
2. **الذكاء المنطقي الرياضي: يتمثل في القدرة المنطقية والرياضية والعلمية ويستمتع أصحابه بالتعامل مع الأرقام والمعاملات الرياضية، واكتشاف العلاقات وباستخدام الاستقراء والاستنباط في تفكيرهم.**
3. **الذكاء البصري المكاني: يميل أصحابه إلى التخيل وتشكيل الصور الذهنية في المواقف المختلفة ويتمتعون بالتعامل مع الألوان وهو يشيع لدى الرسامين والمهندسين.**
4. **الذكاء الموسيقي الإيقاعي: أصحابه يحبون الموسيقى والعزف وحساسون للأصوات التي يستمعون إليها خاصة الفنية بحيث يظهر تأثير ذلك على تعبيرات وجوههم.**
5. **الذكاء الحركي-الجسمي: ويشير إلى القدرة العضلية واستخدام الجسم كاملا أو جزء منه.**

6. الذكاء بين الشخصي: يتعلق بالخصائص والسمات الذاتية ويتطلب القدرة على تواصل الفرد مع نفسه ويتصف أصحابه بالثقة بأنفسهم وبسرعة البديهة، ولديهم دافعية داخلية للمثابرة في العمل.
7. الذكاء الاجتماعي" ما بين الأشخاص": يتطلب قدرة على الحوار والتواصل مع الآخرين.
8. الذكاء المتعلق بالبيئة الطبيعة: يتصف أصحابه بحسن التعامل مع البيئة الطبيعية ويحبون ممارسة ما يتعلق بها معها كالمشي والصيد والبحث عن الآثار وغير ذلك (السلطي ، 2004)..

وبعد هذا العرض لاستراتيجيات التدريس القائمة على الاقتصاد المعرفي، ستتم الإجابة على السؤال الثاني، الذي يتناول " ما درجة تقييم أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية في جامعة حائل لدور الاقتصاد المعرفي في تحسين العملية التعليمية التعلمية بمجالاتها المتنوعة؟"

وللإجابة عن السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانه.

نتائج السؤال الثاني:

ما درجة تقييم أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية في جامعة حائل لدور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية بمجالاتها المتنوعة؟
وانبثق عن السؤال الرئيسي أربعة أسئلة فرعية كما يلي:

أ-ما درجة تقييم أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية في جامعة حائل لدور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية في المجال الأول: إدارة التعليم؟

وللإجابة عن هذا السؤال فقد استخدمت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية وتم ترتيب الفقرات، وكانت النتيجة كما في الجدول رقم (3)

جدول (3)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات ودرجة الأهمية للفقرات لدرجة تقييم أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية لدور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية في المجال الأول: إدارة التعليم

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الاهمية
1	اقتصاد المعرفة يرفع مكانة الجامعة محلياً وإقليمياً وعالمياً.	4.41	.497	1	مرتفع
2	اقتصاد المعرفة يدفع قُدماً باتجاه جامعة إلكترونية.	4.31	.616	2	مرتفع
3	اقتصاد المعرفة يطور أنظمة وتشريعات التعليم الجامعي.	4.22	.708	4	مرتفع
4	اقتصاد المعرفة يساهم بشكل واسع في برامج الجودة الشاملة.	4.18	.713	5	مرتفع
5	اقتصاد المعرفة يرفع من مساهمة الجامعة في خدمة المجتمع بشكل واضح.	4.25	.627	3	مرتفع
	متوسط الدرجات الكلية لفقرات مجال إدارة التعليم	4.274	5.586		

يبين الجدول (3) أن متوسط درجات تقييم أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية في جامعة حائل لدور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية في مجال إدارة التعليم كانت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لفقرات مجال إدارة التعليم ككل (4.274)، وبانحراف معياري بلغ (5.586)، وتراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (4.18– 4.41)، حيث جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على أن " اقتصاد المعرفة يرفع مكانة الجامعة محلياً وإقليمياً وعالمياً " المرتبة الأولى، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها 4.41 والانحراف المعياري لها 0.497، أما المرتبة الثانية فكانت الفقرة رقم (2) والتي تنص على أن " اقتصاد المعرفة يدفع قُدماً باتجاه جامعة إلكترونية. " حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها 4.31 والانحراف المعياري لها 0.616، أما في المرتبة الثالثة احتلتها الفقرة رقم (5) ونصها " اقتصاد المعرفة يرفع

من مساهمة الجامعة في خدمة المجتمع بشكل واضح " حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.25 والانحراف المعياري لها 0.627، وجاءت الفقرة رقم (3) ونصها " اقتصاد المعرفة يساهم بشكل واسع في برامج الجودة الشاملة" في المرتبة الرابعة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.22 والانحراف المعياري لها 0.708، وجاءت الفقرة رقم (4) ونصها " اقتصاد المعرفة يساهم بشكل واسع في برامج الجودة الشاملة" في المرتبة الخامسة في هذا المجال حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.18 والانحراف المعياري لها0.713 .

ب- ما درجة تقييم أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية في جامعة حائل لدور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية في المجال الثاني: عضو هيئة التدريس:

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات ودرجة الأهمية للفقرات لدرجة تقييم أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية لدور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية في المجال الثاني: عضو هيئة التدريس

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الاهمية
6	اقتصاد المعرفة يسهم في مواكبة نتائج الدراسات والأبحاث العالمية.	4.41	.606	4	مرتفع
7	اقتصاد المعرفة يزيد من توظيف تكنولوجيا التعليم وتقنياته في تحسين التدريس الجامعي.	4.69	.547	2	مرتفع
8	اقتصاد المعرفة يرتقي بعملية التخطيط والتحضير للمحاضرات الجامعية.	4.71	.540	1	مرتفع
9	اقتصاد المعرفة يرتقي بمستوى البحث العلمي بجهد ووقت أقل.	4.35	.716	5	مرتفع
10	اقتصاد المعرفة يساعد في تطبيق استراتيجيات وأدوات تقويم جديدة.	4.42	.642	3	مرتفع
	متوسط الدرجات الكلية لفقرات عضو هيئة التدريس	4.516	0.6102		

يبين الجدول (4) أن متوسط الدرجات لتقييم أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية في جامعة حائل لدور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية في

مجال عضو هيئة التدريس كانت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لفقرات مجال عضو هيئة التدريس ككل (4.516)، وبانحراف معياري بلغ (0.6102)، وتراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (4.35 -4.71)، حيث جاءت الفقرة رقم (8) والتي تنص على أن " اقتصاد المعرفة يرتقي بعملية التخطيط والتحضير للمحاضرات الجامعية " في المرتبة الأولى، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها 4.71 والانحراف المعياري لها 0.540، أما المرتبة الثانية فكانت الفقرة رقم (7) والتي تنص على أن " اقتصاد المعرفة يزيد من توظيف تكنولوجيا التعليم وتقنياته في تحسين التدريس الجامعي. " إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها 4.69 والانحراف المعياري لها 0.547 أما في المرتبة الثالثة احتلتها الفقرة رقم (10) ونصها " اقتصاد المعرفة يساعد في تطبيق استراتيجيات وأدوات تقويم جديدة. " وبلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.42 والانحراف المعياري لها 0.642، وجاءت الفقرة رقم (6) ونصها " اقتصاد المعرفة يسهم في مواكبة نتائج الدراسات والأبحاث العالمية. " في المرتبة الرابعة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.41 والانحراف المعياري لها 0.606، وجاءت الفقرة رقم (9) ونصها " اقتصاد المعرفة يرتقي بمستوى البحث العلمي بجهد ووقت أقل " في المرتبة الخامسة في هذا المجال حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.35 والانحراف المعياري لها 0.716.

ج – ما درجة تقييم أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية في جامعة حائل لدور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية في المجال الثالث: الطالب

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات ودرجة الأهمية للفقرات لدرجة تقييم أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية لدور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية بالنسبة للمجال الثالث: الطالب

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
11	اقتصاد المعرفة ينقل الطلبة من الخبرة المجردة إلى الخبرة المحسوسة.	4.38	.697	1	مرتفع
12	اقتصاد المعرفة يحفز الطلبة على المشاركة في الأنشطة الجامعية المتنوعة بمراعاة الفروق الفردية.	4.36	.693	3	مرتفع
13	اقتصاد المعرفة يزيد من الدافعية والاستقلالية لدى الطلبة في التعلم.	4.36	.598	2	مرتفع
14	اقتصاد المعرفة يكسب الطلبة الحد الأدنى من الخبرات للمساعدة على النجاح في الحياة.	4.02	.845	5	مرتفع
15	اقتصاد المعرفة يمنح الطلبة أدواراً جديدة أكثر فاعلية في العملية التعلمية.	4.35	.694	4	مرتفع
	متوسط الدرجات الكلية لفقرات مجال الطالب	4.294	0.7054		

يبين الجدول (5) أن درجة تقييم أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية في جامعة حائل لدور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية في مجال الطالب كانت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لفقرات مجال الطالب ككل (213.8)، وبانحراف معياري بلغ (7.53)، وتراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (4.02- 4.38)، حيث جاءت الفقرة رقم (11) والتي تنص على أن " اقتصاد المعرفة ينقل الطلبة من الخبرة المجردة إلى الخبرة المحسوسة." في المرتبة الأولى، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها 4.38 والانحراف المعياري لها 0.697، أما المرتبة الثانية فكانت (13) والتي تنص على أن " اقتصاد المعرفة يزيد من الدافعية والاستقلالية لدى الطلبة في التعلم. " حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها 4.36 والانحراف المعياري لها 0.598 أما في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (12) والتي نصها " اقتصاد المعرفة يحفز الطلبة على المشاركة في الأنشطة الجامعية المتنوعة بمراعاة الفروق الفردية" وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لها 4.36، والانحراف المعياري لها 0.693، وجاءت الفقرة رقم (15) ونصها " اقتصاد المعرفة يمنح الطلبة أدواراً جديدة أكثر فاعلية في العملية

التعلميـة" فـي المرتبـة الرابعـة حيـث بلغـت قيمـة المتوسـط الحسـابي 4.35 والانحـراف المعياري لها 0.694، وجاءت الفقرة رقم (14) ونصها " اقتصاد المعرفة يكسب الطلبة الحد الأدنى من الخبرات للمساعدة على النجاح في الحياة " في المرتبة الخامسة في هذا المجال حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.02 والانحراف المعياري لها. 845

د- ما درجة تقييم أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية في جامعة حائل لدور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية في المجال الرابع: المنهاج

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات ودرجة الأهمية للفقرات لدرجة تقييم أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية لدور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية في المجال الرابع: المنهاج

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
16	اقتصاد المعرفة يعالج مشكلة تزايد المعرفة بتدريب الطلبة بكيفية الوصول لها.	4.48	.544	2	مرتفع
17	اقتصاد المعرفة يسهل التطبيق العملي للمعرفة.	4.46	.676	3	مرتفع
18	اقتصاد المعرفة يرتقي بالمنهاج ليواجه متغيرات العصر وتحدياته.	4.42	.609	4	مرتفع
19	اقتصاد المعرفة يطور عملية الإفادة من المعارف والمعلومات الواردة في المنهاج.	4.54	.542	1	مرتفع
20	اقتصاد المعرفة يمكن المنهاج في تحقيق أهداف البحث العلمي والتفكير الإبداعي.	4.408	.5744	5	مرتفع
	متوسط الدرجات الكلية لفقرات المنهاج	4.461	0.58908		

يبين الجدول (6) أن درجة تقييم أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية في جامعة حائل لدور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية في مجال المنهاج كانت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي ككل لفقرات المنهاج ككل (2.222)، وبانحراف معياري بلغ (4.087)، وتراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (4.408-4.54)، حيث جاءت الفقرة رقم (19) والتي تنص على أن " اقتصاد المعرفة يطور عملية الإفادة من المعارف والمعلومات الواردة في المنهاج. " المرتبة الأولى، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها 4.54 والانحراف المعياري لها 0.542، أما المرتبة الثانية فكانت الفقرة رقم (16) والتي تنص على أن " اقتصاد المعرفة يعالج مشكلة تزايد

المعرفة بتدريب الطلبة بكيفية الوصول لها " حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها 4.48 والانحراف المعياري لها 0.544، أما في المرتبة الثالثة احتلتها الفقرة رقم (17) ونصها " اقتصاد المعرفة يسهل التطبيق العملي للمعرفة. " حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.46 والانحراف المعياري لها 0.676، وجاءت الفقرة رقم (18) ونصها " اقتصاد المعرفة يرتقي بالمنهاج ليواجه متغيرات العصر وتحدياته." في المرتبة الرابعة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.42 والانحراف المعياري لها 0.609 وجاءت الفقرة رقم (20) ونصها " اقتصاد المعرفة يمكن المنهاج في تحقيق أهداف البحث العلمي والتفكير الإبداعي " في المرتبة الخامسة في هذا المجال حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.408 والانحراف المعياري لها 0.574.

مناقشة النتائج الخاصة بالسؤال الثاني:

والذي تناول" ما درجة تقييم أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية في جامعة حائل لدور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية بمجالاتها المتنوعة؟"

أظهرت جداول النتائج جميعها أن هناك مستوى مرتفع لتقييم تقييم أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية في جامعة حائل لدور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية بمجالاتها المتنوعة، والذي احتل المركز الأول كان المجال الخاص بعضو هيئة التدريس يليه المجال الخاص بالمنهاج ثم المجال الخاص بالطالب وأخيرا المجال الخاص بالإدارة، وهذا يتفق ودراسة (الصايغ، 013) التي أظهرت وجود مستوى مرتفع لتقييم دور الاقتصاد المعرفي في تطوير التعليم الجامعي. بالمقابل تختلف نتائج هذه الدراسة مع نتائج (أبو صعيليك، 2014) التي أظهرت توفر درجة متوسطة لمهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلبة الجامعة، وتختلف أيضاً مع دراسة (Bandey.2005 والعليمات، 2015) والتي أظهرت وجود مستوى متدن من امتلاك مهارات الاقتصاد المعرفي في السياقات التعليمية.

وتعزو الباحثة الدرجة المرتفعة لتقييم أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية في جامعة حائل لدور الاقتصاد المعرفي في الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية لمستوى الرضا المرتفع عن واقع الاقتصاد المعرفي في جامعة حائل، ومستوى الطموح الذي يمكن للاقتصاد المعرفي أن يحققه في المستقبل، وللنقلة النوعية التي تشهدها الجامعة في مجال الاقتصاد المعرفي وبفترة زمنية قصيرة، وشروع الجامعة في تنفيذ خططها الاستراتيجية في توظيف الاقتصاد المعرفي بكافة مجالات العملية التعليمية التعلمية في جامعة حائل.

والفقرة التي حصلت على المرتبة الأولى بكافة المجالات هي (اقتصاد المعرفة يرتقي بعملية التخطيط والتحضير للمحاضرات الجامعية) وهذا مبرر في ظل توظيف عضو هيئة التدريس للتكنولوجيا والتي تشكل أساساً مهما من أسس الاقتصاد المعرفي، في المحاضرات وتوظيف البلاك بورد أيضاً. والفقرة التي احتلت المرتبة الأخيرة هي (اقتصاد المعرفة يكسب الطلبة الحد الأدنى من الخبرات للمساعدة على النجاح في الحياة) وبالرغم من أن مستوى التقدير لهذه الفقرة مرتفع، إلا أنها أقل التقديرات، ويبرر ذلك أن على الطلبة اكتساب العديد من المهارات الأخرى التي تؤهلهم للحياة بنجاح، وفي ظل المهارات العديدة اللازمة والتنافس العالمي على صقل مهارات الخريجين؛ مما يزيد من الضغوط على الجامعات لزيادة العمل على تمكين الطلبة وتطوير مهاراتهم الحياتية باستمرار.

التوصيات:

- التدريب للقائمين على التعليم بكافة مراحله على التطبيق السليم لاستراتيجيات التدريس القائمة على اقتصاد المعرفة، والمشاركة به بحثاً وتطبيقاً وتقييماً.

- تشجيع أعضاء هيئة التدريس في جامعة حائل على تفعيل مبادئ الاقتصاد المعرفي ومهاراته.

- تسهيل عملية الولوج للمكتبة الالكترونية للطلبة في الجامعات ومنها جامعة حائل.

- تحسين الظروف التدريسية، لأنه مهما توفرت الإمكانيات البشرية لا يمكنها الاستغناء عن الإمكانيات المادية، كوضع القاعات التدريسية وتوفير ما يلزم من التقنيات فيها.

- العمل على اتفاقات شراكة وتعاون مع المؤسسات الصناعية والداعمة.

-إجراء المزيد من الدراسات والبحوث الإجرائية الهادفة لبحث العلاقة بين العملية التعليمية التعلمية والاقتصاد المعرفي في الجامعات.

المراجع:

- أبو حطب، فؤاد، صادق، آمال (1996) علم النفس التربوي، ط2، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- أبو صعيليك، عائشة. (2014). درجة امتلاك طلبة كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية للمهارات التكنولوجية التقنية في الاقتصاد المعرفي. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- توفيق، عبد الرحمن، الإدارة بالمعرفة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، 2004.
- جمعة، محمد سيد (2009)، تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد (صناعة التعليم للمستقبل)، الرياض، مارس 2009م.
- دياب، محمد (2007م)، اقتصاد المعرفة، أين نحن منه؟ دار المسيرة، عمان، الأردن.
- الربابعة، حمزة عبد الكريم والهياجنة، وائل سليم. (2016) تقييم دور الاقتصاد المعرفي في تمكين العملية التعليمية وتحدياته المعاصرة في الجامعة الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 25(1)، ص 121-142.
- (زيتون، حسن جسين(1999م)، أساليب تدريس العلوم، دار الشروق، عمان).
- السلطي، ناديا سميح (2004) التعلم المستند إلى الدماغ، دار المسيرة، عمان.
- الصايغ، نجاة (2013)، دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 11(2) ، (9)، 860-841.
- صبري، ماهر إسماعيل(1423هـ) الموسوعة العربية لمصطلحات التربية وتقنيات التعليم، مكتبة الرشد، الرياض.
- عساف، محمود عبد المجيد (2011). رؤية مقترحة لتطوير الدراسات العليا كمدخل مهم لتلبية متطلبات الاقتصاد المبني على المعرفة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي" الدراسات العليا ودورها في خدمة المجتمع"، 19-2011/4/20م. الجامعة الإسلامية، ص 441-470.
- عماد الدين، منى، 2004، دور النظام التربوي الأردني في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي، رسالة المعلم، ع1، ج43، وزارة التربية والتعليم، الأردن.
- العمري، عبد الحميد (2019) ماذا تعني رؤية 2030؟ -العربية نت' Aswaq 'https://www.alarabiya.net تاريخ النشر، 27 أبريل 2016.

- (غانم، بسام عمر وأبو شعيرة خالد ، 2008م) التربية العملية الفاعلة بين النظرية والتطبيق، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- قطامي، يوسف (2011م). نماذج التدريس الصفي. عمان: دار وائل.
- كافي، مصطفى. (2009). التعلم الالكتروني والاقتصاد المعرفي. دمشق، دار سلاف.
- مخيمر، محمد وأبو طه، موسى. (2009)، بناء اقتصاديات المعرفة: استراتيجيات تنموية متقدمة. العين الإماراتية: دار الكتاب الجامعي.

References:

- David. (2010).The Learning Challenge of the Knowledge Economy. Sense Publishers.
- Eggend, p., and Kauchak,(1992), Educational Psychology. N.Y.Merrill, Mac Millan.
- Soraty, y,(2005 Economic literacy of senior secondary school teachers: A field).The Knowledge Economy and Higher Education in the Arab World. Dirasat, Educational Sciences, 32(1) ,171-177.
- Bercovitz, J., & Feldmann,M.(2006).Entrepreneurial universities and Technology Transfer; A conceptual Framework for understanding Knowledge – Based Economic Development. Journal of technology transfer,31(9),175-188 ,P, 176
- Pandey, c.(2012). Economic literacy of senior secondary school teachers: A field study. Journal of All Indians Association for Educational Research,24(1),23-35.

http://www.banihamida.net, 2013)